الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم دراسة ميدانية فى مجتمع حضري فقير

جهاد إبراهيم حنفى عبد الحميد
المدرس المساعد بقسم الاجتماع – كلية البنات جامعة عين شمس
drgehad1212@gmail.com

ا.د حسن أحمد الخولي
استاذ علم الانثروبووجيا
كلية البنات جامعة عين شمس

د/ فوزي عبد الرحمن
استاذ مساعد علم الانثروبولوجيا
كلية البنات جامعة عين شمس

الملخص

تتناول الدراسة موضوع الأوضاع المعيشية للفقراء في مصر ،في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم وتشير التقديرات إلى تجاوز نسبة الفقر ٤٠% من سكان مصر، إلى أن تلك النسبة تزداد بالرغم من جهود الدولة لسد تلك الفجوة،حيث أن سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء لازالت نتائجها غير مرضية وكافية لرفع المعاناة وأشكال الحرمان الذي يعاني منه الملايين من فقراء مصر، وتهدف الدراسة الى رصد العلاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية وتصاعد معدلات الفقر فى مصر، كما تهدف الى تقييم أثر سياسات الحماية الاجتماعية وخلل منظومة الدعم على فقراء مصر، وذلك للنهوض ببرامج الدعم الحالية من أجل الوصول إلى آلية أكثر فاعلية تضمن وصوله إلى الفئات الأكثر استحقاقاً من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية للفقراء، من هنا تظهر أهمية دراستنا التي تتناول ذلك الموضوع بالنقد والتحليل من خلال استخدام أسلوب التحليل النظرىمن خلال استخدام الوسائل الكمية كالاستبيان والإحصاءات الرسمية ، والوسائل الكيفية كالمقابلات المتعمقة، والإخباريين والتصوير الفوتوغرافي ، وهذه ضرورة منهجية تمليها طبيعة الموضوع، ولقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أنسياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعةللأسعار أي زيادة في الدخلالتى تلتهم أى زيادة تضاف إلى الأجور،كما إن الفقراء يزدادون فقراً بل وينضم إليهم شرائح أخرى بسبب هذه السياسات ،ولقد توصلت الدراسة الى أن سياسة الدعم الحالية أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء، لذا توصى الدراسة بضرورة تفعيل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتوفير كافة المعطيات اللازمة لإحداث طفرة حقيقية ، باعتبارها الأمل الذى ينتظره كل مواطن فى مصر ، من أجل تفادى المخاطر الاجتماعية المتوقعة إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة

الكلمات المفتاحية:

-الأوضاع المعيشية للفقراء - التغيرات الاجتماعية-سياسات الدعم - ثقافة الفقر-الخصخصة - برامج التكيف الهيكلي - برامج الحماية الإجتماعية - أليات التكيف مع الفقر.

مقدمة الدراسة:

احتلت قضية الدعم اهتمم كبير من جانب الباحثين في مجال الاقتصاد ،وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة ،وصناع القرار ؛وتبلورت هذه الإسهامات حول جدوى الدعم ،وهل من المناسب أن تقدم الدولة الدعم للفقراء بشكل نقدي مباشر ،أم يتم البحث عن آلية أو طريقة للإستفادة من الدعم بشكل أكثر جدوى من الطريقة الحالية ،علما بأن الدولة تنفق على الدعم خلال الخمس سنوات الأخيرة بداية من عام ٢٠١٥ /٢٠١٤ – ٢٠١٩/٢٠١٨ مايقرب من ١.٣ ترليون جنيه وذلك بمختلف القطاعات لاسيما التي تمس المواطنين بشكل مباشر بهدف تحسين مستوى المعيشة جنبا إلي جنب مع الإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم ؛حيث بلغ حجم الانفاق على دعم السلع التموينية ٢٩٦.٣ مليار جنيه ،كما بلغ دعم المواد البترولية ٤٤٩.٨ مليار جنيه ، في حين بلغ دعم الكهرباء ١٢٤.٣مليار جنيه ،وبلغ أيضا إجمالي المساهمة في صناديق المعاشات ٢٤٣.٩ مليار جنيه ،وكذلك بلغ اجمالي العلاج عى نفقة الدولة ١٦.١ مليار جنيه ،وكذلك بلغ اجمالي الدعم الموجه لبرنامج تكافل وكرامة منذ انطلاقه في مارس ٢٠١٥ نحو ٣١مليار جنيه (www.almaseryalyoum.com)

الشكل القائم للدعم الآن في مصر لايضمن وصوله إلى المستحقين ونحن في هذا البحث نحاول استطلاع رأي الفقراء ونسألهم هل يغطي الدعم المقدم لهم احتياجاتهم أم لا ؟وهل كل اشكال الدعم قد ساعدت في حصار عدد الفقراء أم لا ؟

وقد حاولت الدراسة الكشف عن اسلوب حياة الفقراء وأوضاعهم المعيشية في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم ؛وكيف لنا أن نحول الفقراء من طبقة مهمشة إلي قوة فعالة في المجتمع .

مشكلة الدراسة:

لقد أدت سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها مصر لتصحيح المسار الاقتصادي إلى اتساع نطاق الفقر والتهميش الاجتماعي، وأصبح توفير الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية للفقراء يمثل صعوبة أمام الدولة ، سواء في العلاج أو التعليم أو الغذاء أو المسكن المناسب .

وهناك العديد من الآليات التي تقوم بها الدولة لدعم الفقراء ومواجهة مشكلات الفقر، في الوقت الذي ظهرت فيه الكثير من التوجهات التي فرضتها المؤسسات الدولية ، التي دعت إلى ضرورة انسحاب الدولة من الأدوار التي ظلت تضطلع بها تجاه الأفراد وظهرت قناعة بأهمية المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني ورجال الأعمال في تحمل بعض التبعات مع الدولة، للوفاء بمتطلبات العقد الاجتماعي ومواجهة مشكلات الفقر والتهميش، والتي زادت حدتها في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، ومثلت هذه التوجهات ضغوطاً على برامج الإصلاح الاقتصادي في إتباع برامج للحماية الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك ظلت مصر مستمرة في سعيها باعتبارها آلية للتخفيف من حدة هذه التأثيرات على الفقراء، إضافة إلى سياسات الدعم والتي بمقتضاها يتم توجيه جانب من المخصصات المالية إلى الفئات المستحقة كنوع من الحماية الاجتماعية لهم .

ومشكلة دعم الفئات المستحقة تبدو إشكالية سياسية واجتماعية ودستورية، إضافة إلى ماتلقيه من عبئ على الاقتصاد المصرى، نظراً للمبالغ الكبيرة التي تخصص للدعم دون نجاح السياسات المتبعة في هذا الشأن من توصيل هذا الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقاً، إذ أن سوء توزيع الدعم يعني عجز الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية، ففي مصر نجد المواطنين الأكثر دخلاً يستفيدون بنسبة ٦٠% من ثلث الغذاء المدعوم إضافة إلى استئثار سكان المناطق الحضرية والوجه البحري بالنصيب الأكبر مقارنة بما يتحصل عليه سكان الريف أو الوجه القبلي (مجلس الوزراء ، ٢٠٠٥: ٧) .

ولهذا السبب تكمن أهمية دراستنا من اجل أجل تسليط الضوء علي الأوضاع المعيشية للفقراء وكيفية تحويلهم إلى قوة فعالة في المجتمع والاستفادة القصوى من كل اشكال الدعم بشكل ايجابي بناء.

أهداف الدراسة:

١- رصد العلاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية وتصاعد معدلات الفقر فى مصر.
٢- تقييم أثر سياسات الحماية الاجتماعية وخلل منظومة الدعم على فقراء مصر.
٣- الكشف عن الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة في إحدى المناطق الحضرية

وانطلاقا من أهداف الدراسة فإن تساؤلات الدراسة قد تم صياغتها على النحو التالي:

١- هل ساهمت التحولات الاقتصادية والسياسية على مدى العقود الأربعة السابقة على نمو واستدامة الفقر؟
٢- هل ساعد الحفاظ على الدعم فى الأنظمة السياسية السابقة على خفض معدلات الفقر؟
٣- ما التوقعات الاقتصادية والاجتماعية من رفع الدعم فى وقتنا الراهن على معدلات الفقر وأوضاع الفقراء؟
٤- هل استطاعت برامج الحماية الاجتماعية وأشكال الدعم المختلفة فى خفض معدلات الفقر وتحسين نوعية الفقراء؟
٥- ما الأوضاع المعيشية الراهنة للفقراء وخاصة فى المناطق الحضرية الفقيرة؟
٦- كيف يمكن النهوض ببرامج الدعم الحالية من أجل الوصول إلى آلية أكثر فاعلية تضمن وصوله إلى الفئات الأكثر استحقاقاً من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية للفقراء؟

المناهج والادوات المستخدمة:

زاوجت الباحثة في دراستها للأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم وسعي الدولة المستمر لحصار مشكل الفقر- زاوجت بين الوسائل الكمية كالاستبيان والإحصاءات الرسمية ، والوسائل الكيفية كالمقابلات المتعمقة، والإخباريين والتصوير الفوتوغرافي ، وهذه ضرورة منهجية تمليها طبيعة الموضوع، فالاستبيان والاحصاءات الرسمية ، يمكن أن يفصح عن الكثير من الحقائق الكمية عن حياة الفقراء وعن الدعم ، كما ان المقابلات المتعمقة تتيح للباحث الكشف عن الكثير من الجوانب التي لا يكشف عنها من خلال الاستبيان كما أن المقابلة تقدم للباحث الكثير من الحقائق عن الاوضاع المعيشية للفقراء ،كما استعانت الباحثة أيضا بالتصوير الفوتوغرافي كأداة هامة ومعبرة عن توصيف الواقع كما هو موجود علي الحقيقة فالصورة الواحدة تعبر عن معاني كثيرة لا تكفيها الكلمات وتعبر عن مستوى العشوائية وتدني مستويات المعيشة وتدني حالة المرافق والبنية التحتية التي تتسم بها منطقة الدراسة ومستوي الفقر المدقع التي يعيش فيها أفراد عينة لدراسة ،كما استعانت الباحثة أيضا ببعض الاخباريين ممن لهم خبرة ومعرفة كبيرة بمنطقة الدراسة ، وكان لهم دور مهم وكبير في الكشف عن الكثير من المعلومات المهمة عن طبيعة المكان وطبيعة العمل والحرف المختلفة داخل منطقة الدراسة وكذلك كان ليهم دور مهم في الاختيار المتعمد للحالات المختلفة للدراسة ، وشرح طبيعة البحث وأهميته لعينة الدراسة .

عينة الدراسة:

تم اختيار مئة مفردة من منطقة الدراسة وهي منشية ناصر وقد تم اختيارها بشكل متعمد روعي في اختيارها ان تحقق التنوع الموجود على ارض الواقع ومثلت العينة افراداً يعملون في القطاع الرسمي وغير الرسمي وفي الانشطة الاقتصادية المتنوعة،ومن يستفيديون بالدعم من الدولة متمثلا في البطاقات

الخاصة بذلك والتي بموجبها يحصلون على بعض المواد الغذائية والخبز المدعم وفق منظومة الدعم التي تنظم ذلك.

وقد تم تتطبيق الاستبيان على المئة مفردة من مجتمع الدراسة كما اشتمل الجانب الاخر من الدراسة على جانب كيفي حيث تم مقابلة عشرين اسرة (٢٠)اسرة لاجراء دراسة متعمقة استخدم فيها دليل المقابلة ،وروعي في اختيار العشرين أسرة التنوع على أن يكون رب الأسرة من العاملين بالقطاع الرسمى وغير الرسمى ، ويعتمد فى حياته على الأجر الثابت والمتغير وينتمى فى معيشته إلى الشياخات المختارة لأجراء الدراسة الميدانية المتميزة بالفقر، بحيث تكون الأسر التى يقع عليها الاختيار متنوعة من حيث مصادر وحجم الدخل والتعليم والحالة العملية للزوجين والأبناء وحجم الأسرة وفئات العمر، باعتبارها متغيرات وسيطة تؤدى الى تباين مستويات الحرمان الاجتماعى،

مجتمع الدراسة:

بعد الاطلاع على البيانات الإحصائية وإجراء دراسة استطلاعية لبعض أقسام القاهرة ، وقع الاختيار علي حي منشأة ناصر ،حيث تتوفر فيه كل صفات المجتمع الحضري الفقير والعشوائي فى ضوء بعض المؤشرات الأولية التى تدل على فقر السكان وهى : الحالة التعليمية - نمط السكن - المرافق والخدمات المتاحة – الحالة العملية ،فمعظم السكان يعملون في جمع القمامة والأعمال الهامشية ويفتقد إلى الحد الأدنى من الخدمات ومظاهر الحياه كلها تدل على أنه مجتمع فقير.

<u>الإطار النظري الذي انطلقت منه الدراسة:</u>

استعانت الدراسة بالنظريات التالية:

١- النظريات الكلاسيكية في تفسير الفقر مثل (نظرية ثقافة الفقر-القطاع الحضري غير الرسمي –الهامشية-الحرمان الاجتماعي-نظرية التبعية).
٢- النظريات المعاصرة مثل (العولمة والنظرية الليبرالية الجديدة -الفقراء ونظرية المخاطر الاجتماعية-الفقراء ونظرية الاستبعاد الاجتماعى)

ومن خلال عرض الإطار النظري نجد **أن** النظريات الكلاسيكية والمعاصرة قد قدمت بعض التفسيرات والرؤى لمشكلة الفقر والتي تبدو مشكلة ذات ابعاد تاريخية ومعاصرة ،وتنوعت التفسيرات لهذه الظاهرة وارتبط الفقر بالعديد من المفاهيم الاجتماعية ؛كالتهميش والاستبعاد والحصار الاجتماعي وثقافة الفقر التي تجعل من الفقراء كسالا وغير مشاركين في تغيير الواقع ،وهذه التصورات تجعلنا نطرح تساؤلأهاماً مؤداه :هل الفقر سبباً أم نتيجة ؟؟

ا- والواقع أن الفقر هو نتيجة لسياسات اجتماعية قاصرة في مواجهة المشكلة ،فالفقراء هم قوة اجتماعية لا يستهان بها ويمكن للدولة توجيه هذه الطاقات في مسارات فعالة ومنتجة ويتطلب الأمر تدريبهم على الحرف والأعمال التي تلائم قدراتهم وتحويلهم الي طاقة منتجة بدلا من تركهم عالة على المجتمع ،كما يتطلب الأمر إعادة النظر في برامج الرعاية الإجتماعية التي تكتفي بتقديم بعض الدعم العيني اليسير في صورة معاشات تحت مسميات مختلفة وهي أياَ كانت لا تثمن ولا تغني من جوع ،ولقد استطاعت الكثير من الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية العبور بالفقراءمن دائرة الفقر وجعلت منهم طاقة فعالة بعد أن أولتهم بالرعاية والتدريب ،وكسرت حاجز العزلة بينهم وبين المجتمع ومن خلال برامج القروض الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين ظروف حياتهم من خلال الإنتاج المنزلي الذي تنظمه وتشرف عليه تنظيمات المجتمع المدني والمحليات والوزرات المختلفة ليسهم بدوره في الدخل القومي وتطوير

اقتصاد الدولة ؛إذن فلابد من التخلي عن سياسة الإحسان الذي يوجه الفقراء وتعليمهم وتدريبهم على إدارة المشروعات الصغيرة والمنتجة ،وتيسير سبل الحياه سبل الحياه الكريمة أمام الفقراء وتوفير الخدمات التعليمية والصحية دون معاناه .

الدراسات السابقة:

قد تناولت الباحثة الدراسات السابقة من خلال ثلاث محاور:

المحور الأول : الفقر وآليات التكيف .

المحور الثانى : استراتيجيات الحد من الفقر .

المحور الثالث : سياسات الدعم و الحماية الاجتماعية .

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة الآتي :

- غالبية هذه الدراسات تركز على البعد المحلى فى تحليل أسباب الفقر ولذا حاولنا من خلال دراستنا الراهنة تقديم أطار تصورى تحليلى يربط بين الخارج والداخل فى تفسير الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتداعياتها على المواطن المصرى ، وتحديد إشكالية الدعم وأنماطه وسلبيات سياسات مكافحة للفقر، أو على الأقل عجزها عن الحد منه ، ذلك أن زيادة معدلات الفقر لاينفصل عن الأحداث الاقتصادية والسياسية التى تجرى على المستوى العالمى والأقليمى والمحلى.
- يلاحظ أن الدراسات السابقة التى تتعلق بالدعم تتبنى فى الغالب أحد صوره مثل الغذاء أو الإقراض ، دون تقديم صورة شاملة عن كافة أشكال الدعم والمؤسسات الراعية له ، سواء الرسمية أو غير رسمية ، فضلا عن التفرقة بين الدعم العيني والنقدى والاجتماعي الذى يعد أحد أركان رأس المال الاجتماعي ، المتمثلة فى المساعدات البينية بين الأهل والأصدقاء والجيرة . ولذا حاولت الباحثة الالتزام بهذا الإطار التصورى بهدف الإحاطة بكافة أبعاد موضوع الدراسة الراهنة.

- غالبية الدراسات اعتمدت على أسلوب التحليل الكمى وتجاهلت الأسلوب الكيفى ، غير أن الدراسة الراهنة جمعت بينهما كمحاولة للوصول إلى نتائج أكثر عمقاً.

ورغم ذلك فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات سواء على المستوى النظرى أو الميدانى ،حيث ساهمت فى التعرف على:

- طبيعة الفقر والفقر المتعدد الأبعاد ، مما أثرى الجانب المعرفى للباحث وزيادة القدرة على تحليل موضوع الدراسة ، إلى جانب التعرف على الفروق بين مفاهيم الفقر والمفاهيم الأخرى التى يتم الخلط فى تعريفها مع مفهوم الفقر مثل مفهوم الحرمان، كما اكتسب الباحث معرفة جديدة تتعلق بخصوصية الفقر الحضرى واختلافه إلى حد ما عن الفقر الريفى .
- تنميط الفقر على أساس ديموجرافى ، مثل فقر الأسرة وفقر الطفل.
- الأسباب الاقتصادية التى تقف وراء زيادة حدة الفقر ، و تحديد أنماط التكيف معه ، التى كانت محل اهتمام الباحث عند الأعداد للعمل الميدانى .
- أوضاع الفقراء من خلال التركيز على المناطق العشوائية التى تتميز بخصوصية تبرز ملامح جديدة للفقر ، تختلف عن ملامحه الأخرى فى الواقع الحضرى بشكل عام.

- العلاقة بين التضخم الاقتصادى وانخفاض مستويات المعيشة ،غير استمرار التضخم مقابل العجز عن تخفيف حدته ، قد يؤدى إلى دخول أعداد جديدة إلى دائرة الفقر ، ومن ثم كانت محل اهتمام عند أجراء التحليل النظرى للدراسة الراهنة.
- معاشات الضمان الاجتماعى ومدى كفايتها فى الحد من الفقر التى أشارت إليها أحد هذه الدراسات ، وقد كانت محل اهتمام كبير من بين قضايا أخرى عند استعراض آليات الدعم والحماية الاجتماعية فى سياق الفصل الثالث من الدراسة الراهنة.
- دور المرأة المعيلة باعتبارها أكثر فئات المجتمع معاناة من الفقر ، ولذا راعت الباحثة ذلك عند اختيار عينة الدراسة الراهنة.
- دور الجمعيات الأهلية فى تخفيف حدة الفقر ، فضلاً عن الإشارة للمعوقات التى تحول دون قيامها بهذا الدور ، ولقد كانت هذه القضية أحد المحاور ذات الاهتمام فى تحليل موضوع الدراسة الراهنة.
- التقدير الذاتى للاحتياجات الأساسية وآليات مواجهة الفقر من خلال الفقراء أنفسهم ، ولقد أعتمدت الباحثة عليها من أجل الوصول إلى حلول واقعية من وجهة نظر عينة البحث لمواجهة الفقر ، أو على الأقل التقليل من حدته بعيدا عن المواجهات الرسمية وغير الرسمية.
- الدعم ومدى وصوله إلى مستحقيه ، وعقبات قيام الدعم بدوره المفترض ، وسلبيات وايجابيات اقتراح إلغائه أو بقائه. وقد كانت تلك القضية محل اهتمام فى دراستنا الراهنة ، من خلال اختبار اتجاهات مستحقى الدعم نحو نمط الدعم المقبول ميدانيا. لما فى ذلك من ضرورة فى الوقوف على استراتجيات المواجهة لسلبيات سياسة الدعم الراهنة وضعف القدرة على تخفيف حدة الفقر.
- تحديات الحد من الفقر وافتقاد التكامل بين أساليب الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية . ولقد كانت تلك القضية أحد القضايا الهامة عند تناول آليات الدعم والحماية الاجتماعية فى مصر، فى الفصل الثالث من الدراسة الراهنة.
- إصلاح سياسة الدعم الحالية بواسطة آليات تضمن وصوله لمستحقيه من خلال تغيير تركيبة السلع المدعومة أو من خلال تحديث نظام التسجيل في بطاقات التموين ، ووضع آلية لتسعير المنتجات البترولية والكهرباء ؛ إلى جانب التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المشروط ، إلى جانب تفضيلات المواطنين حول السلع التموينية ،ولقد كان ذلك المقترح محل للمناقشة والتحليل فى دراستنا الراهنة.
- دور مؤسسات تنمية المشروعات الصغيرة والتي يمكن أن تعمل على تنمية ثقافة العمل الحر ومهارات إدارة المشروعات.
- إسهام العولمة في اتساع نطاق الفقر وانحسار دور الدولة في تقديم بعض صور الحماية، وكذلك ضرورة تجاوز المفهوم الضيق للحماية الاجتماعية وإخراجها من نطاق المساعدات لتشمل برامج لإعداد الفقراء والمهمشين على أدوار فاعلة.
- سياسات استبدال رفع الدعم عن المحروقات ، لدعم الإنفاق العام على التعليم أو الصحة أو غيرها من البرامج التي تستهدف الفقراء بشكل أكثر كفاء

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة تنقسم إلى قسمين:

١-نتائج نظرية:

١-التحولات الاجتماعية وتأثيرها على أوضاع الفقراء :

أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة الأبعاد والتحولات التي ساهمت في تشكيل خريطة الفقر ، ومن ضمن هذه الأبعاد :

١-تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء ؛وكذلك تبني سياسات **الخصخصة حيث** شهد الاقتصادي المصري تحولاً جذرياً في توجهاته الاقتصادية والسياسية ، خلال مرحلة تبنيه لسياسة الخصخصة ، ولقد كان لهذه السياسات تداعيات سلبية أطاحت بمستوى معيشة الفقراء وتدهور أوضاعهم المختلفة ؛حيث تراجع الإنفاق علي السلع والخدمات ، مما زاد من معاناة الفقراء ومحدودى الدخل .

-لم تعد الحكومات بمثابة أولياء أمور للمواطنين بل ظهرت سياسة تحمل التبعات ،ومشاركة الأفراد في الخدمات التي تقدم إليهم ، مما ساهم فى ارتفاع تكاليف هذه الخدمات ،مما أدي إلى اتساع مساحة الحرمان سواء على مستوى الصحة أو التعليم أو التشغيل .

ثانياً : فقراء مصر بين سياسات الدعم والحماية الاجتماعية

١- إستراتيجية الحد من الفقر

- تعتمد إستراتيجية الحد من الفقر في مصر على عدة محاور من أهمها :

زيادة الدخل من خلال النمو والتشغيل في الأجل القصير - وخفض معدل الضرائب على الفقراء وزيادة الاستثمارات الموجهة لمعالجة الفقر في الوجه القبلي- محاربة أمية الكبار، وخفض تكلفة التعليم للفقراء وتوفير المدارس في المناطق الفقيرة والنائية، وتسهيل التحاق الإناث بالمدارس- زيادة توجه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى الفقراء تبعاً للموقع الجغرافي ، وتيسير التحويلات الخاصة وأموال التبرع ، وتبسيط إجراءات التأسيس للمؤسسات الخيرية ومنحها مزايا ضريبية- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر -تطوير نظام الضمان الاجتماعي يشمل عدة برامج هدفها توفير السلع والخدمات بأسعار مدعمة للشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض، وتوسع شبكات الضمان الاجتماعي لتشملهم بالتغطية التأمينية ضد المرض أو العجز أو البطالة - التأمين الصحي وتنفيذ برنامج للفئات غير المغطاة بالتأمين الصحي من خلال الجمعيات الأهلية وضمان حد أدنى من المعاش للمرأة المعيلة.

٢- تطور سياسات الدعم

- إذا كانت الدولة قد قدمت خلال السنوات الماضية ما تستطيع من أموال مقتطعة من الميزانية العامة للدولة لدعم الفقراء ومحدودى الدخل ، إلا أن هذا الدعم لازال عند حدوده الدنيا ولايكفى لتغطية كافة أعداد الفقراء المتصاعدة ، كما أن الكثير منهم لايصل إليهم ، ويستفاد منه غير الفقراء ، فإن الأمر بحاجة إلى أتباع إستراتيجية جديدة تعالج أوجه الخلل فى منظومة الدعم الحالى وأشكال الحماية الاجتماعية.
- تعد المعاشات أحد صور الدعم النقدي المباشر ، التي تستهدف توفير المساندة المالية للفئات التي لا تستفيد من منظومات المعاش التقليدية. ورغم أهميته إلا أن هذه المعاشات لم تكن كافية حتى قبل زيادة الأسعار ، ومن ثم فإنها ما هى إلا عبء مالى يضغط على ميزانية الدولة ، دون تحسن واضح فى الأوضاع المعيشية للمستفيدين منها ولذا فإن الفجوة الكبيرة بين الدعم النقدى والاحتياجات الفعلية ، يعد سبب قوى فى فشل كافة برامج تخفيف حدة الفقر.

٣- الحماية الاجتماعية

- رغم أن نشأة الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ أوائل التسعينات من القرن السابق ، إلا أن الأهداف التى أنشىء من أجلها لم تحقق العائد منها، فلازالت معدلات البطالة والفقر تتصاعد من سنة لأخرى .
- إن قرارات الإصلاح الاقتصادي وتحريك الأسعار التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة، واكبها التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، واستغلال تلك الزيادات في تمويل رفع الأجور والمعاشات، وبرامج «تكافل وكرامة» والضمان الاجتماعي، وزيادة حصة الفرد في بطاقة التموين، بما يخفف عن كاهل الفقراء.
- إن برامج تكافل وكرامة وزيادة الضمان الاجتماعي وزيادة حصة الفرد في التموين جميعها برامج قامت بها الحكومة ، كي تحد من الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي، ويجب أن تقوم بمسح للفئات المستحقة لبرامج تكافل وكرامة ، وتوجيه مبالغ مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه الأسر الفقيرة بحيث تكون قادرة على الإنتاج ، بدلاً من دفع راتب شهري يستهلكه المواطن فقط. ذلك أن تحويل هذه الأسر لنمط الإنتاج يساعد على القضاء على الفقر والبطالة وزيادة فرص العمل، وزيادة قدرة الاقتصاد المصري، وبالتالي تشمل منظومة الإصلاح والتنمية جميع المواطنين.
- إذا كان تحريك الأسعار للسلع والخدمات والطاقة ، كان بهدف زيادة قدرة الدولة على دعم برامج الحماية ، إلا إنه تصور غير مقبول ذلك أن أعداد الفقراء المستفيدين من برامج تكافل وكرامة وكافة براج الحماية الأخرى أقل من أعداد الفقراء الحقيقيين ، إضافة إلى أن ما يحصلون عليه من مساعدات نقدية قد يلتهمه تحريك الأسعار ، لكونها مؤثرة على كافة أفراد المجتمع ، ومن ثم تصبح هذه البرامج دون جدوى فى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

٢ -أهم النتائج الميدانية:

تسعى الباحثة فى سياق هذه الفقرة استعراض نتائج الدراسة الميدانية التى تتعلق بالأزمة المعيشية للأسر الفقيرة وأساليب التكيف مع الفقر، ومدى تأثير سياسات الدعم فى توفير الحماية الاجتماعية وتحسين نوعية حياتهم ، من خلال الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر. ولقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

١ - الأزمة المعيشية للأسر الفقيرة وآليات التكيف مع الفقر

- أتضح من خلال الدراسة إن أكثر أسر الدراسة دخلها الشهرى يقع فى فئة الدخل (١٥٠٠-٢٠٠٠) جنيه ،وكمحاولة للتكيف مع الفقر ، تسعى هذه الأسر إلى تعدد مصادر الدخل من خلال أعضائها القادرين على العمل، مثل الزوجة والأبناء .
- وفيما يتعلق بكيفية تدبير الأسرة مصروفات التعليم نلاحظ أن أسر الدراسة تلجأ إلى التدابير التالية : الاقتراض من البنك ، واللجؤ إلى السلف ،والادخار وعمل جمعية والحصول على مساعدات من أخرين ، و تقديم شهادة فقر للإعفاء من المصروفات.
- أما عن كيفية تدبير الأسرة مصروفات الملابس نجد أن أسر الدراسة تلجأ إلى التدابير التالية : الاعتماد على الملابس القديمة لأطول فترة ممكنة ، شراء الملابس القديمة ، شراء الملابس من الأسواق الشعبية منخفضة الأسعار ، شراء الضرورى .
- بالنسبة لكيفية تدبير الأسرة مصروفات العلاج نجد أن أسر الدراسة تلجأ إلى التدابير التالية : تذهب إلى التأمين الصحى ، الذهاب لأحد العيادات الخيرية ، الاعتماد على الصيدلى فى وصف العلاج ، اللجؤ إلى الوصفات الشعبية ،الذهاب إلى المستشفيات العامة ، والذهاب إلى طبيب خاص ،الاستدانة من الآخرين للعلاج .

- يعتبر خفض الإنفاق والاستهلاك من الوسائل المطروحة من جانب أسر الدراسة ، من أجل الموازنة بين الدخل ومتطلبات حياتهم ، حيث أتضح إن هناك العديد من الوسائل المرتبطة بخفض الإنفاق وهى على النحو التالى : خفض كمية الطعام - الاعتماد على بدائل من الطعام والملابس منخفضة السعر - ندرة تناول اللحوم والأسماك والدواجن ومنتجات الألبان- إلغاء بند الترفيه - تقليل الزيارات والمجاملات العائلية - الامتناع عن شراء الجرائد والمجلات والكتب - الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية -إقلاع الزوج عن التدخين .

من ذلك يتضح مدى الحرمان الذى تعيشه هذه الأسر ، حيث تحرم من كل الأطعمة اللازمة لاستقامة صحة الإنسان ، فلا يتناولون اللحوم والأسماك والألبان ومنتجاتها المختلفة ، نظرا لارتفاع أسعارها بدرجة تفوق مقدرتهم المادية ، ويصبح تناولها وخاصة اللحوم شبه سنوى فى المواسم والأعياد ، حيث تأتى هبة أو مساعدات من الأغنياء أو أحد الجمعيات الأهلية والجمعيات الخيرية ، ويعيشون على كافة الأطعمة البقولية والنشوية الأقل تكلفة، الأمر الذى يؤثر على صحتهم العامة .

٢ - الفقراء وتقييم سياسات الدعم

- تتعدد سياسات الدعم المقدمة للفقراء فى مصر ، ويعد من أهمها : برامج التضامن الاجتماعى وما يرتبط بها من معاشات استثنائية – القروض متناهية الصغر التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية – قروض بنك ناصر . حيث أتضح أن الكثير من أسر الدراسة لم يحصلوا علي دعم من وزارة التضامن ، بينما الذين استفادوا يمثلون ١٧%، أما عن نوع الدعم الذى حصلت عليه فهو : تكافل وكرامة- معاش السيسي - معاش للمطلقات.
- بينت الدراسة أن من أسباب عدم الاستفادة من برامج التضامن الاجتماعى تعقيد الإجراءات – وعدم المعرفة عن هذا الصندوق – عدم انطباق الشروط للحصول على القرض.
- بينت الدراسة الميدانية إن ٩٥% من عينة الدراسة لم تستفيد من دعم الصندوق الاجتماعى للتنمية ، و٥% فقط من أسر الدراسة من تعاملت مع الصندوق وحصلت على قرض ، ويعود ذلك إلى أن أغلب عينة الدراسة من الأميين وليسوا قادرين بحكم تعليمهم الوصول إلى تلك الجهات والتعامل معها ، كما أن الغالبية منهم لايعلمون ماهو الصندوق الاجتماعى للتنمية ودوره فى دعم الفقراء ومنح القروض المتناهية الصغر ، التى تتسق مع أوضاع الفقراء ، والذين يعلمون منهم لايفضلون الحصول على قرض ، لأسباب عديدة منها ماهو متعلق بالخوف من عدم السداد أو لكونه ربا من وجهة نظرهم .
- إن عدم استفادة أسر الدراسة يعود إلى أن الصندوق لايمنح القروض حتى وإن كانت متناهية الصغر ، إلا تحت شروط وضمانات لاتتوافر لدى معظم الفقراء من أهمها وجود ضامن يمكن الرجوع إليه فى حالة عدم القدرة على السداد ، ويعد ذلك من الشروط الصعبة نظراً لغياب الضامن الملائم ، حيث تتشابه ظروف الفقر فى أوساط الجيرة أو القرابة ، ويتخوف البعض أن يضع نفسه عرضة للمسائلة القانونية.

- أتضح من الدراسة الميدانية أن الاستفادة تكاد تكون منعدمة من قروض بنك ناصر بين أسر الدراسة ، وهذا ما أكدته أيضا نتائج دراسة الحالة ، ويرجع ذلك إلى : الخوف من عدم السداد – التحريم الدينى للقروض – غياب الدخل الثابت كشرط للحصول على القرض – الخوف من تجارب الأخرين الفاشلة الذين أقاموا مشروعات .
- يعتبر دعم السلع التموينية أحد صور الدعم العينى الذى تقدمه الدولة للفقراء ، حيث اتضح من الدراسة الميدانية ، إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يستفيدون من هذا النمط من الدعم، من خلال امتلاكهم لبطاقة تموينية ، ومع ذلك تؤكد نسبة كبيرة ٦٨% مما يمتلكون البطاقة إن أسعار المواد التموينية ليست

أقل من سعر السوق، مما يجعلها بلا فائدة بالنسبة لهم ، بينما ٥% فقط تؤكد إن أسعارها أقل من سعر السوق، وفيما يتعلق بمدى كفاية السلع التموينية المتاحة على البطاقة لاحتياجات الأسرة ، فهى كافية بنسبة ٢١% وغير كافية بنسبة ٥٢%

٣- اتضح من خلال الدراسة الميدانية إن النسبة الكبيرة من عينة الدراسة لاتمتلك بطاقة للتأمين الصحى.

٤- دور الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر

- تظهر نتائج الدراسة الميدانية إن ٩٥% من عينة الدراسة ليسوا لديهم أى اتصال بالجمعيات الأهلية ، مقابل ٥% فقط من جملة العينة يتواصلون مع أحد الجمعيات الأهلية القريبة من محل سكنهم ، ويعود ذلك أما إلى عدم معرفتهم بهذه الجمعيات ، وما تقدمه من خدمات ، أو إنها ترعى فئات خاصة لاتتفق مع حالتهم ، ذلك إن لكل جمعية نشاط خاص مثل دعم الطفل أو المرأة أو ذوى الإعاقة أو الأيتام ....إلى أخره من الأنشطة ، ولقد أتضح إن عدد المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية لايتجاوز أربع أسر من جملة عينة الدراسة .
- ولقد أتضح أيضاً أن هناك خلل فى قنوات الاتصال وسهولة الوصول من جانب الأسر الفقيرة إلى الجمعيات الأهلية التى تدعم الفقراء ، أو إلى نقص عدد الجمعيات الأهلية الداعمة للفقراء . ومن ثم فأن وصول البعض منهم لايأتى إلا عن طرق الصدفة أو عن طريق أحد الأشخاص الذين لديهم معرفة بهذه الجمعيات، التى تدعم الفقراء بشكل عينى أو نقدى مباشر، وتأتى معظم المساعدات إلى هذه الأسر أما من أهل الخير أو الجمعيات الخيرية ، كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية من جهة ودراسة حالات الدراسة من جهة أخرى ، وفيما يتعلق بعدم استفادة البعض من الأسر فيعود إلى أسباب متنوعة ، أرتبط معظمها بسوء المعاملة والتمييز فى منح الهبات ، مما يجعل بعض الأسر لاترغب فى الذهاب إليها لطلب المساعدة ، وهذا ما أكدت عليها أغلب الأسر فى عينة الدراسة.

فى ضوء ذلك توصى الدراسة بما يلى :

ضرورة تفعيل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ، وتوفير كافة المعطيات اللازمة لإحداث طفرة حقيقية ، تعتمد على الإنتاج وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية ، وإزالة كافة العقبات الإدارية والقانونية المعوقة لإطلاق الطاقات الإنتاجية المعطلة بالداخل ، وتحفيز جذب رؤوس الأموال ، من خلال إستراتيجية تعتمد على المزايا الاقتصادية والمادية لإقامة المشروعات ، إلى جانب معالجة المشكلات المرتبطة بكافة المصادر الحيوية المدرة للدخل القومى مثل السياحة والطاقة والثروات المعدنية ، وإزالة التحديات التى تجعلها غير فاعلة فى زيادة الدخل القومى ، وبذلك يتم خلق بيئة منتجة قادرة على استيعاب العمالة . وإذا تم ذلك وفق منظومة علمية وإدارة رشيدة فإنه من الأولوية دعم التنمية على المستوى الاجتماعى بشكل متوازى ، ذلك إن التنمية لاتتحقق بمعزل عن القضاء على الفساد وتطوير التعليم ومحو الأمية وتحسين كافة الخصائص السكانية ، ومن ثم فإن التناغم بين البعد الاجتماعى والاقتصادى فى التنمية ، يعد شرطا أساسيا فى تجاوز الأزمة . ولذا فمن الأهمية بمكان دعم بنود أجندة ٢٠٣٠ ، باعتبارها الأمل الذى ينتظره كل مواطن فى مصر ، من أجل تفادى المخاطر الاجتماعية المتوقعة إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق ، مصر ، ٢٠١٨.

٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعي الأمم المتحدة ة لغربي آسيا ،2017 ، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد

٣. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، ٢٠١٦، كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء.

٤. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،١٩٨٣، وصول الدعم إلى مستحقيه.

٥. أمنية حلمي،٢٠٠٥، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر.

٦. بارتكيا اجيبوس،٢٠٠٧، تنمية المشروعات الصغيرة والتخفيف من حدة الفقر في جنوب إفريقيا.

٧. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٣ ،نحو استراتيجية شاملة للحد من الفقر

٨. تقرير التنمية البشرية مصر ،١٩٩٦: ٢٧ -٣٥.

٩. خضر عبد العظيم وفوزي عبد الرحمن وآخرون، ٢٠١٠، نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر.

١٠. ديرك ستركر،١٩٩٩، أثر الاستثمار والتجارة والنمو على الفقر في مصر.

١١. راجي أسعد وملك رشدي،١٩٩٩ ، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر

١٢. رانية أحمد ، ٢٠١٥، أليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة : دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية فى قصبة الزرقاء

١٣. سعاد السيد عبد الرحيم ،١٩٩٠، التكيف مع الفقر وأنماط مواجهة الفقراء لفقرهم "دراسة في حي شعبي

١٤. شريف غياط ، ٢٠١٥ ، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية.

١٥. صلحية مقاوسي، ٢٠٠٨ ،الفقر الحضري : أسبابه وأنماطه.

١٦. عبيد بن على عطيان،٢٠١٥، سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية : استراتيجيات الأسرة السعودية فى التعامل مع التضخم الاقتصادى

١٧. علا مصطفى وآخرون ،٢٠٠٥، حق الغذاء في المجتمع المصري "مؤشرات اقتصادية ودلائل ميدانية .

١٨. على ليلة ،٢٠٠٢، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر

١٩. علي الدين عبد البديع القصبي ،٢٠٠١، سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري.

٢٠. علياء شكري وآخرون ،١٩٩٣، ديناميات التكيف مع الدخل وبنود الإنفاق،والسكن ، والصحة والتعليم والترفيه

٢١. فرانك ايليز، ٢٠٠٤ ،الحد من الهامشية وزيادة فرص الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢٢. لوسى سيندى، ٢٠٠٩، دور المشروعات متناهية الصغر والتمويل متناهي الصغر وأثره على المرأة الريفية الفقيرة في تنزانيا.

٢٣. مجلس الوزراء ، مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار ، دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة ، أبريل ٢٠٠٥، ص ٧ ٧

٢٤. محمد عبد العال، ٢٠١٤ ، تقدير احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة بالمناطق العشوائية: دراسة ميدانية مطبقة على الأسر الفقيرة بالمجتمعات العشوائية بالفيوم.

٢٥. محمد يونس، ٢٠٠٧، عالم بلا فقر، دور الإقراض بالغ الصغر في نمية، ترجمة محمد شهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص ١١٧: ١٣٧.

٢٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رؤية مصر ٢٠٣٠،مجلد البعد الاقتصادى الاجتماعى، مجلس الوزراء مصر ، ٢٠١٤.

٢٧. مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء،٢٠٠٥، الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة.

٢٨. مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار،٢٠٠٥،استطلاع رأي المواطنين حول منظومة الدعم.

٢٩. مصطفى النجار،٢٠١٨ ، كيف يؤذي دعم الوقود الفقراء

٣٠. معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨: ٢٥- ١٠٩-١١٠

٣١. معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية "بالتعاون مع الهيئة الألمانية للتعاون التقني ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة ،آليات إعادة توزيع الدعم وإيصاله إلى المستفيدين "أعمال ورشة عمل" ،، دمشق ، من الفترة ٢٦-٢٠٠٨/١٠/٢٧، ص٣.

٣٢. معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠ : ٢١١-٢١٧.

٣٣. منال متولى ، ٢٠٠١،برامج تخفيف حدة الفقر في مصر.

٣٤. ميرفت صدقى، ٢٠١٦ ، أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة فى ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية.

٣٥. هالة أبو على،٢٠٠٩ ، تقويم أثر برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر.

٣٦. هانيا شلقامي،٢٠١١ ، سياسات الحد من الفقر.

٣٧. هبة الليثي ودينا مجدي ،٢٠١١ ، استهداف الفقراء في مصر:اختبار سبل المعيشة البديلة بالتطبيق علي البطاقات التموينية.

٣٨. هبة جمال الدين وحسن سلامة وآخرون ،٢٠٠٨ ، الدعم الحكومي للسلع والخدمات "استطلاع رأي الجمهور العام.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ashley Crossman,"Understanding Poverty and Its Various Types"www.thoughtco.com, Retrieved 22-1-2018. Edited.
2. CAPMAS and UNICEF (2015), "Child Poverty in Egypt".
3. Central Bank of Egypt, 1992,The Egyptian Cabinet Information and :Decision Support Center (Cairo: CBE and IDSC, Various Issues,(1992 - 2001).
4. *Ragui Assad,2007,youth exclusion in Egypt ,middle East youth Initiative Working Paper, Wolfensohn center for development ,Dubai school of government.p.6*
5. The World Bank "Risk Management For Development: From Crisis To Combat Systemic Risk Management" , Risk And Opportunity,World Development Report(WDR) , 2014 .
6. Ulrich Beck ," Living in the world risk society", Economy and Society, Volume 35, Number 3, August, ,2006.
7. "What Is Poverty?", www.encyclopedia.com, Retrieved 22-1-2018. Edited.

مواقع الانترنت:

www.almasryalyoum.com.

الاربعاء ٣ -٧ -٢٠١٩

Living conditions of the poor in light of social changes and support policies A field study on a poor urban community

GehadIbrahemHanafiAbd-Elhamed

Assistant teacher, Department of Sociology

Dr. Fawzi Abdel Rahman **Prof. Hassan Ahmed El-Khouly**

Abstract

The study addresses the issue of the living conditions of the poor in Egypt in light of social changes and support policies. Estimates indicate that the poverty rate exceeds 40% of the population of Egypt, that this percentage increases despite the efforts of the state to bridge that gap, as the social protection policies of the poor are still not satisfactory and sufficient results To raise the suffering and forms of deprivation that mean millions of Egypt's poor,The study aims to monitor the relationship between economic and political transformations and the escalation of poverty rates in Egypt. It also aims to assess the impact of social protection policies and the disruption of the support system on the poor of Egypt, in order to advance the current support programs in order to reach a more effective mechanism to ensure that it reaches the most deserving groups of In order to improve the living conditions of the poor,Hence the importance of our study that deals with that subject with criticism and analysis through the use of theoretical analysis method through the use of quantitative methods such as the questionnaire and official statistics, and qualitative methods such as in-depth interviews, news and photography, and this is a systematic necessity dictated by the nature of the topic, and the study has reached several results, the most important of which is that Economic reform policies have widened poverty and the poor,As high levels of prices devour any increase in income that consumes any increase added to wages, just as the poor get poorer and even join them with other segments, and these problems are largely due to factors of political instability that led to capital migration, and the lack of flexibility of financial and monetary policies And its increasing budget deficit as a result of the great support for food and fuel, and the study found that the relationship between corruption and poverty is a correlation, Hence, fighting poverty starts from fighting corruption and its agents, and the current support policy has led to support the rich at the expense of the poor, so the study recommends the necessity of activating the 2030 Agenda for Sustainable Development, and providing all the necessary data to cause a real boom, as it is the hope that every citizen in Egypt is waiting for. In order to avoid the expected social risks if the current situation continues.

Key words: Living conditions of the poor - Social changes- Support policies- Social protection programs- Cash support-Structural adjustment programs-Culture of poverty